السجناء السياسيون في السعودية:

نحو عقد ثالث من الصمت

١٩٩٠
٢٠٠٠
٢٠١٠

Islamic Human Rights Commission

من إصدار
اللجنة الإسلامية لحقوق الإنسان
www.ihrc.org.uk

الطبعة الأولى صدرت في المملكة المتحدة في 2011 م (١٣ أكتوبر)

من إصدار اللجنة الإسلامية لحقوق الإنسان

PO Box 598, Wembley, HA9 7XH, United Kingdom

حقوق الطبع والنشر: 2011 م اللجنة الإسلامية لحقوق الإنسان

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة طباعة أي جزء من هذا الكتاب أو استنساخه أو بثه بأي شكل أو بأي وسيلة، سواءً أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، أو غيرها من الوسائل، المعروفة الآن أو التي ستخترع فيما بعد، بما في ذلك التصوير والتسجيل، أو حفظها في أي نظام لتخزين المعلومات أو استعادتها، من دون إذن مكتوب من الناشرين.

ردمك 978-1-903718-83-4

المملكة العربية السعودية هي بلد تمثل فيها عائلة آل سعود السلطة السياسية والثقافية والدينية المطلقة بلا منازع. الطبيعة الاستبدادية للدولة السعودية تضمن كبت حرية التعبير وتكفل قمع وإخراس كافة صور المعارضة السياسية على نحو عنيف. ومن ضمن وسائل القمع الأساسية المستخدمة من قبل الحكومة أسلوب السجن التعسفي من دون توجيه تهم ولا محاكمة، بالإضافة إلى أسلوب إجراء المحاكمات الصورية التي تفتقد أدنى مظاهر الحيادية والعدل، وهما أسلوبان قد أصبحا من أهم الصفات المميزة للقضاء و"العدل" السعودي.

الاعتقال السياسي في السعودية هو وباء لم يستثنِ أي طيف من المجتمع السعودي، بين الإصلاحيين، ونشطاء حقوق الإنسان، والمحامين، والأحزاب السياسية، وعلماء الدين، والمدونين، وأفراد من المواطنين المعارضين، بالإضافة إلى بعض أنصار الحكومة المعروفين ممن أبدوا اعتراضات جزئية ملطَّفة لبعض السياسات الحكومية. والسجون السياسية المعروفة في السعودية تسع لإسكان ١٠,٠٠٠ سجين، بينما تؤكد تقارير مطلعة بأن هذه السجون ممتلئة بثلاثة أضعاف هذا المقدار، حتى أن بعض المعتقلين محبوس في استراحات ومعتقلات غير منتظمة، واضعاً العدد الحقيقي للمعتقلين السياسيين فوق ٣٠,٠٠٠ معتقل. هذا العدد مفرط في العلو إذا ما اعتبر في ضوء التعداد السكاني الكامل للبلاد، والذي يقف عند حوالي ٢٧ مليون نسمة، منهم فقط ١٨ مليون مواطن سعودي.

إن الهدف من هذا الموجز هو تسليط الضوء على بعض الحالات المحورية للاعتقال السياسي في السعودية، مبيناً بذلك الطبيعة المتنوعة لضحايا الاعتقال، مع التركيز على الحالات الجارية لهذا النوع من القمع.

عقد التسعينات (١٩٩٠–١٩٩٩)

عقب حرب الخليج الثانية (١٩٩٠–١٩٩١) وفي ظل تعامل الحكومة السعودية مع الأزمة، اجتمعت فئات واسعة من المجتمع السعودي لمناشدة الحكومة لإجراء إصلاحات سياسية واجتماعية جدية، خاصة في مجالات حقوق الإنسان، والقضاء، والمشاركة السياسية، والتمثيل السياسي. وقام جمع من الأكاديميين الجامعيين، والمحامين، ورجال الأعمال، وعلماء الدين بالتوقيع على رسالة مفتوحة موجهة إلى الحكومة، والتي عرفت بـ**(خطاب المطالب)**. وقد حظت الرسالة على تأييد بعض الأسماء البارزة من أعضاء المؤسسة الدينية الرسمية التابعة للحكومة، (هيئة كبار العلماء)، من بينهم أعلى عالمين مرتبةً في المؤسسة، **الشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ محمد بن عثيمين**. وبعد ذلك ببضعة أشهر، كتب إصدار موسع ومفصل للخطاب، والذي وقع عليه ونشر تحت مسمى **(مذكرة النصيحة)**، كما أسست أول منظمة لحقوق الإنسان في البلاد، **لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية**، في عام ١٩٩٣. المتحدث الرسمي للجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية كان **أ.د. محمد المسعري**، أستاذ جامعي عمل لاحقاً على نقل مكتب اللجنة الرئيسي إلى لندن، وكان من بين أعضاء اللجنة المؤسسين والده **الشيخ عبد الله بن سليمان المسعري**، رئيس ديوان المظالم، أثناء حكم ثلاثة من الملوك: سعود، وفيصل، وخالد؛ **والشيخ عبد الله بن جبرين**، أحد كبار العلماء، وعضو في اللجنة الحكومية الدائمة للإفتاء؛ **ود. سليمان الرشودي**، محامٍ مرموق أصبح فيما بعد لاعباً أساسياً في الساحة الإصلاحية في البلاد؛ **ود. عبد الله الحامد**، أكاديمي جامعي أصبح هو الآخر فيما بعد من أبرز أنصار الإصلاح خلال العقدين التاليين.

قامت الحكومة في هذه المرحلة بالسعي لدق اسفين بين الإصلاحيين من جانب وبين السند الذي وجدوه في بعض علماء المؤسسة الدينية الرسمية من جانب آخر. وقادت الحكومة حملة شاملة من الاعتقالات التعسفية ضد الاصلاحيين، من بينهم المتحدث الرسمي للجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية، **أ.د. محمد المسعري**؛ **ود. سعد الفقيه**، طبيب متخصص في الجراحة وعضو في اللجنة، تعاون مع **أ.د. محمد المسعري** لاحقاً في نقل مكتب اللجنة إلى لندن؛ **ود. أحمد التويجري**، عميد كلية التربية في جامعة الملك سعود، واعتقالات أخرى تبعت هذه الحملة، وشملت ثلاثة أسماء مازالت تطارد الحكومة السعودية من خلال نضالهم الإصلاحي المستمر: **د. عبد الله الحامد، والشيخ عبد العزيز بن محمد الوهيبي، ود. سليمان الرشودي**.

حققت سياسات الحكومة نجاحاً نسبياً تمثل في توبيخها القادح **للشيخ عبد الله بن جبرين**، وتصديقها لفتوى صدرت عن (هيئة كبار العلماء) الحكومية تدين لجنة الدفاع وترفض المشروع الذي قد أقره كبار أعضاء الهيئة في السابق في صورة **(خطاب المطالب)**. الحملة القمعية ضد الإصلاح من قبل الحكومة، بالإضافة إلى الفساد المستشري والتخبط السياسي المتكرر، دفع بجيل جديد من علماء الدين من خارج المؤسسة الرسمية للمناداة بمظاهرات حاشدة؛ الحدث الذي لم يسبق له مثيل في البلاد. وكان الرمزان القياديان لهذه الحركة **الشيخ سليمان العودة والشيخ سفر الحوالي**، بالإضافة إلى آخرين مثل **الشيخ ناصر العمر**، الذي ساوى أغلب خلافاته مع الحكومة فيما بعد، **ود. سعيد آل زعير**، عالم دين وأستاذ جامعي في مجال الإعلام، والذي سجن إثر محاولته لمناصحة العالم الأول في المؤسسة الدينية الرسمية، **الشيخ عبد العزيز بن باز**، للعدول عن إصدار فتوى كانت لتمهيد الطريق للاعتراف بدولة إسرائيل وتطبيع العلاقات معها.

أطلق سراح أغلب النشطاء الإصلاحيين والأكاديميين في التسعينات، مع تعريضهم لدرجات متفاوتة من التقييد الحركي والوظيفي بعيد خروجهم. وقررت **لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية** فتح مكتب في لندن لمعارضة الحكومة من الخارج تحت إشراف **أ.د. محمد المسعري ود. سعد الفقيه**. في المقابل، بقي علماء الدين الذين سجنوا لتصديهم للحكومة وسياساتها قيد الحبس حتى عام ١٩٩٩، ثم أخضعوا للإقامة الجبرية لعدد من السنين الأخرى بعد إخراجهم.

مطلع القرن الجديد (٢٠٠٠–٢٠٠٩)

العقد الأول من القرن الجديد قام بجلب العديد من التحديات للنظام السعودي. وقد أدركت فئات واسعة من الشعب السعودي بأن الغزو لأرضي أفغانستان والعراق بقيادة الولايات المتحدة، مبتدئاً في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣، قد تم بفضل رضوخ الحكومة السعودية وتعاونها؛ الأمر الذي جدد الاستياء الشعبي الناتج من تعاون الحكومة السعودية مع الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية قبل عقد من الزمان. بينما تحدث البعض من الجيل السابق من منتقدي الحكومة، **كالشيخ سلمان العودة والشيخ سفر الحوالي**، منتقدين فكرة الغزو الأمريكي للبلدين، قام هؤلاء بتجنب المواجهة المباشرة مع الحكومة السعودية بالصمت إلى حد كبير عن تناول مسألة مشاركة وموافقة الحكومة السعودية على الحربين. وفي المقابل، برز جيل جديد من النقاد نتيجة المناخ السياسي المتوتر.

ابتداءاً بعد فترة وجيزة من بداية غزو العراق في مارس ٢٠٠٣، شهدت الفترة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٦ جمع من العمليات العنيفة في السعودية منسوبة إلى (تنظيم القاعدة في جزيرة العرب)، والتي بدا منها استهداف الوجود الغربي في البلاد بالإضافة إلى الحكومة السعودية ذاتها. استغلت هذه العمليات كذريعة من قبل النظام السعودي لتفعيل سياسة قمعية تحت دعوى "مكافحة الإرهاب"، والذي كان من أثره إسكات أي نقد موجه للحكومة. أطلق سراح **د. سعيد آل زعير**، والذي سجن في عام ١٩٩٥، في عام ٢٠٠٣، ثم أعيد اعتقاله بعد بضعة أشهر في عام ٢٠٠٤، بعد مشاركته في مقابلة هاتفية موجزة مع قناة الجزيرة الإخبارية، والذي انتقد فيه أسلوب تعامل الحكومة مع العمليات آنفة الذكر. خلال نفس الفترة، اعتقلت قوات الأمن السعودية عالم دين شهير آخر، **الشيخ سليمان بن ناصر العلوان**، والذي كان قد منع من التدريس لعدة سنين حتى رفع الحظر عنه في شهر مايو عام ٢٠٠٣. اعتقل الشيخ في يوم ٢٨ أبريل ٢٠٠٤ واقتيد إلى سجن الحائر في الرياض، حيث مازال يقبع حتى اليوم، ولم توجه مذكرة توقيف **للشيخ العلوان** عند اعتقاله، ولكنه من المعلوم أنه قد اعتقل على خلفية تعليقات علنية أدلى بها قد تضمنت انتقادات لاذعة لسياسة الولايات المتحدة في العالم العربي، وبشكل خاص استنكاره غزو للعراق بقيادة أمريكا. ولا يزال **الشيخ العلوان** يعاني من سوء المعاملة، بما في ذلك التعرض للحبس الانفرادي، والتعذيب النفسي والجسدي، ومنعه من المحاكمة العادلة. وكذلك، فقد تعرض الشيخ للضغط من قبل الحكومة في عام ٢٠٠٧ للظهور على التلفاز المحلي للإدلاء بتصريحات مسجلة علنية يتخلى فيها عن مواقفه السابقة، ولكن امتناعه عن التعاون في هذا المجال قد عرض الشيخ لحملة مجددة من الوحشية من قبل السلطات السعودية. [1]

بما أن الحكومة السعودية لم تستطع تحمل ناقدين معتدلين نسبياً، مثل **د. سعيد آل زعير** و**الشيخ سليمان العلوان**، فبالتأكيد هي لم تطق الناقدين الذين كانوا أكثر حدة في إدانتهم للحكومة السعودية، خاصة في دورها السلبي في حرب العراق. فقد تعرض منظران مزعومان من (تنظيم القاعدة في جزيرة العرب)، هما **الشيخ فارس آل شويل الزهراني** و**الشيخ عبد العزيز العنزي**، للاعتقال من قبل قوات الأمن السعودية، الأول في شهر أغسطس عام ٢٠٠٤، والثاني في شهر مايو عام ٢٠٠٥، بعد قضاء عدة أشهر في الخفاء؛ وقد اشتهرا بكتاباتهم المطولة الناقدة للسياسات الأمريكية والسعودية في المنطقة، ولتحديهم علماء المؤسسة الدينية الرسمية لمناظرتهما. ومنذ اعتقالهما وحتى اليوم لم يدان أحدهما في جريمة، كما أنهما لم يقدما للمحاكمة، ولا يزال **الزهراني** و**العنزي** قيد الحبس، ولكن مكان وجودهما، بالإضافة إلى أوضاع سجنهما، يبقى مجهولاً [3، 2]. كذلك، فقد تم اعتقال ثلاث علماء دين راديكاليين ذوي شهرة، هم **الشيخ علي الخضير**، **والشيخ أحمد الخالدي**، **والشيخ ناصر الفهد**، في شهر مايو عام ٢٠٠٣ بعد إصدارهم بياناً مشتركاً يرفض مبدأ قائمة (أخطر المطلوبين) الصادرة عن الحكومة آنذاك، ومعدداً ١٩ اسماً. وقد تضمن البيان فتوىً تحرم إعانة الحكومة السعودية في بحثها عن الـ١٩ شخصاً، سواءً كان ذلك بإعادة طبع ونشر اللوحات المعلنة عن المطلوبين، أو الإخبار عن مكان أحد الأشخاص، أو محاولة البحث عنهم. والمنطق وراء هذا الفتوى، حسب بيان العلماء، هو كون القائمة قد نشرت كجزء من (الحرب الأمريكية على الإرهاب)، وبالتالي إعانة الحكومة السعودية في مطاردتهم هؤلاء الأفراد هو في التحليل النهائي إعانة للولايات المتحدة الأمريكية [4]. بعد ستة أشهر من اعتقالهم، في شهر نوفمبر عام ٢٠٠٣، أُجبِر المشايخ **الخضير**، **والخالدي**، **والفهد**، على الظهور على شاشة القناة السعودية الأولى المحلية وأكرهوا على نبذ آرائهم السابقة. وبالرغم من هذا التنازل المزعوم، فقد أُرجِع العلماء إلى السجن، حيث لا يزالوا قابعين اليوم [5]. وقد هربت عدة رسائل كتبها **الخالدي** و**الفهد** من السجن، والتي تراجعا فيها عن تصريحاتهما المتلفزة، وأعربوا عن كون التصريحات قد سجلت تحت الإكراه.

خلال هذه الفترة من الاضطراب المدني، شرع ثلاثة من الإصلاحيين، هم: الشاعر **علي الدميني**؛ والأستاذ الجامعي والناشط الحقوقي **د. متروك الفالح**؛ والإصلاحي المحنك المشارك في تأسيس لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية **د. عبد الله الحامد**، بالدعوة العلنية للإصلاح السياسي، منادين بتأسيس ملكية دستورية كخطوة أولى تجاه حل مشكلات البلاد. وعليه فقد تم سجن الإصلاحيين الثلاثة في شهر مارس عام ٢٠٠٤ بعد توقيعهم على عريضة تطالب بالإصلاح الدستوري. لم يتم إطلاق سراح الأكاديميين الثلاثة، بالإضافة إلى **د. سعيد آل زعير**، إلا في عام ٢٠٠٥، بعد انتقال العرش من **فهد بن عبد العزيز**، بوفاته، إلى أخيه **عبد الله**، والذي أصدر حكماً بالعفو لصالح الإصلاحيين.

وقد شهدت السنين الأخيرة من هذا العقد الاعتقال التعسفي لعدد من الإصلاحيين، وعلماء الدين، والناشطين المعروفين الآخرين، بما في ذلك إعادة اعتقال أبرزهم بشكل دوري. **الشيخ خالد الراشد**، عالم دين وخطيب صاحب شعبية واسعة جداً، اعتقل في تاريخ ١٩ مارس ٢٠٠٦ في مكة المكرمة، حيث كان يتم شعائر العمرة برفقة زوجته. تم هذا بعد تسجيله لخطبة مؤثرة، واسعة الانتشار، [6] والذي أدان فيها الرسوم الدنماركية المسيئة ونادى للدفاع عن عرض النبي – صلى الله عليه وسلم – مصوراً الحادثة في سياق أوسع من الذل والمهانة، بما في ذلك احتلال فلسطين. **د. بشر بن فهد البشر** كان يعمل في الرياض كأستاذ جامعي في مجال الشريعة، وقد تم سجنه خلال التسعينات بلا محاكمة، ثم أعيد سجنه في تاريخ ١٥ مارس ٢٠٠٧. لا يزال الدكتور قابعاً في السجن اليوم، حيث يعاني من فترات مطولة في الحبس الانفرادي، وألوان أخرى من سوء

المعاملة، ولم يسمح لعائلته بزيارته إلا بعد ٩ أشهر قضاها في السجن، وقد سجن في زنزانة مثلجة تحت الأرض، ومنع من العلاج الطبي، الأمر الذي تسبب في تدهور صحته بشكل ملحوظ [7].

في يوم الجمعة ٢ فبراير ٢٠٠٧، قامت الحكومة السعودية بتنفيذ حملة واسعة من الاعتقالات، والتي وصفت في الإعلام بأنها جزء من "عملية ناجحة لمكافحة الإرهاب". وفي واقع الأمر، كان ضحايا هذه المداهمات جمع من الأكاديميين، ونشطاء الحقوق، والإصلاحيين الفاعلين، الأشهر بينهم هم: **د. سعود مختار الهاشمي**، **ود. موسى القرني**، **ود. سليمان الرشودي**.

و**د. سعود الهاشمي** طبيب يعمل في جدة، وأحد أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك عبد العزيز، وهو من عائلة بارزة في الحجاز، ويرجع أصله إلى جده النبي محمد – صلى الله عليه وسلم – عن طريق الإمام موسى الكاظم. **د. الهاشمي** من المدافعين عن حقوق الإنسان لزمن طويل، وقد عمل لحماية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية، وقد نادى بالإصلاح الدستوري والحقوق الديمقراطية. وقد أغضبت أحد تسجيلاته على وجه الخصوص[8] المؤسسة الحاكمة، والتي دعا فيها الأكاديميين وعلماء الدين لتأسيس مكاتب ومراكز أبحاث مستقلة وشفافة، والتي بدورها ستُشَكِّل مجالس وهيئات ستعين على تطوير الفكر وتتعاون فيما بينها لتحريك العمل الجمهوري، والذي من شأنه المساهمة في تكوين مشهد اجتماعي يتسم بالانفتاح، والمحاسبة، والمسؤولية الاجتماعية. استخدمت وزارة الداخلية هذا التسجيل ضد **د. الهاشمي** كبينة لتوجيه تهمتي "الفتنة" و"الدعوة لقلب نظام الحكم" له.

وأما **د. موسى القرني** فهو أستاذ جامعي في مجال الشريعة ومؤرخ مهتم بالحرب السوفييتية في أفغانستان. وقد ظهر الدكتور في مقابلة متلفزة في عام ٢٠٠٦، مبيناً التناقض بين دعم الحكومة السعودية لأسامة بن لادن والحركة الجهادية في الثمانينات، ثم مناهضتها لنفس التيار اليوم. كل من **د. الهاشمي ود. القرني** لا يزالان في السجن حتى اليوم.

وقد كان **د. سليمان الرشودي** أحد الموقعين المشاركين في تأسيس لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية، كما كان محامي حقوق الإنسان الذي دافع عن قضايا الإصلاحيين الثلاثة، **د. عبد الله الحامد**، **وعلي الدميني**، **ود. متروك الفالح**، في عام ٢٠٠٥. ولم يطلق سراح **د. الرشودي** إلا يوم الخميس ٢٣ يونيو ٢٠١١، وذلك بسبب تدهور حاد في حالته الصحية. كافة المعتقلين في شهر فبراير عام ٢٠٠٧، بمن فيهم **د. القرني**، **ود. الهاشمي**، **ود. الرشودي**، لا يزالون يحاكمون على خلفية تهم فضفاضة وغامضة متعلقة بـ"دعم الإرهاب مادياً ومعنوياً" ، و"جمع أموال بصورة غير مشروعة لدعم مجموعات مشبوهة"، و"ممارسة الاختلاس" [9].

ولكن أحد أكثر القصص مأساوية من قصص السجناء السياسيين في السعودية هي تلك الخاصة بالأستاذ الجامعي في مجال الإعلام، **د. سعيد آل زعير**، وعائلته. بعد أن قضى فترتين في السجن، من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٣، ثم من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥، اعتقل **د. سعيد آل زعير** مرة أخرى في يوم الأربعاء ٦ يونيو ٢٠٠٧، وهذه المرة برفقة أحد أبنائه الشباب، **سعد آل زعير**، وهو محامي إصلاحي قد قضى فترة في السجن في السابق بفضل نشاطه الإصلاحي. ولا يزال كل من الوالد والابن قيد الاعتقال حتى هذا اليوم [10].

نحو عقد ثالث (٢٠١٠-٢٠١١)

بعد عشرين عاماً من القمع الحكومي وتعريض الإصلاحيين والناشطين للاعتقال والمضايقة بشكل روتيني، لم تنجز الحكومة السعودية شيئاً يذكر من حيث معالجة طموحات الشعب المشروعة، وأنجزت أقل من ذلك من حيث معالجة فاعلية سياستها في التعامل مع المعارضة السياسية، حيث أنها رفضت مراجعتها لتصبح استراتيجية مبنية على أسس العدل والمساواة. مع ذلك، وفي المقابل، فإن الشعب السعودي قد أصبح أوعى سياسياً وأكثر جرأة في تقرير هويته السياسية والوقوف للمطالبة بحقوقه. فبينما في عام ١٩٩٣، كان مجرد تأسيس منظمة للحقوق المدنية، **لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية**، قد اعتُبر كافياً من قبل الحكومة لشن حملة واسعة من الاعتقالات والمضايقات، فإنه بحلول عام ٢٠١٠، قد أسست العديد من التجمعات السياسية، والناشطة، وجماعات الضغط المستقلة، وإن لم يُعتَرف بها من قبل الحكومة. تضم أمثلة هذه التجمعات مجلات الكترونية، مثل مجلة رؤية[http://www.royaah.net] ومجلة مؤتمر الأمة [http://www.ommahconf.com] ، المشرف عليها من قبل **د. عبد العزيز بن محمد الوهيبي** والمرتبطة بمؤتمر الأمة، وهو تجمع للأفرع الاقليمية لحزب الأمة الذي أسسه **د. حاكم المطيري** في الكويت في عام ٢٠٠٥. ومن بين المجموعات البارزة الأخرى التي أسست مؤخراً منظمات حقوقية، مثل جمعية الحقوق المدنية والسياسية (حسم) [http://www.acpra.net/] ، والتي تنشر باللغتين العربية والانجليزية، وكانت محورية في تسليط الضوء على قضايا السجناء السياسيين في السعودية، وإبراز الحاجة للإصلاح السياسي. وقد شارك في تأسيس الجمعية في شهر أكتوبر عام ٢٠٠٩ جمع من الناشطين البارزين، من بينهم **سعود بن أحمد الدغيثر**، مناضل للحقوق المدنية ذو الخبرة الطويلة؛ **ود. عبد الكريم بن يوسف الخضر**، أستاذ جامعي في الفقه المقارن؛ **ود. عبد الله الحامد**، المشارك في تأسيس لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية؛ **ود. محمد فهد القحطاني**، أستاذ جامعي في مجال الاقتصاد السياسي والرئيس الحالي لجمعية الحقوق المدنية والسياسية (حسم)؛ **ومحمد بن صالح البجادي**، والذي أصبح فيما بعد رمزاً للحركة الحقوقية. بالإضافة إلى هؤلاء، فقد قام الناشطان المتمرسان **د. موسى القرني ود. سليمان الرشودي**، المعتقلان منذ شهر فبراير عام ٢٠٠٧ عند تأسيس الجمعية، بإعلان تأييدهم للمشروع[11] . هذا التجمع المتزايد من التنظيمات والناشطين هو الذي مثل رأس الحربة في الضغط للتغيير الجذري في البلاد عند اندلاع الربيع العربي في بداية عام ٢٠١١.

ومن أبرز الشخصيات التي سجنت في عام ٢٠١٠: **مخلف الشمري**، **ود. محمد العبد الكريم**، **وثامر عبد الكريم الخضر**.

مخلف الشمري هو شخصية قبلية محترمة وكاتب داعم للإصلاح، اشتهر بمقالاته في جريدته المحلية في منطقة حائل [12]، والعديد من المجلات الالكترونية الأخرى. قد تم سجنه في تاريخ ١٥ مايو ٢٠١٠ لفترة وجيزة، ثم سجن مرة أخرى في الشهر التالي في تاريخ ١٥ يونيو ٢٠١٠ أثناء حضوره لتناول وجبة العشاء مع بعض الزملاء. وفي تاريخ ٢٠ يونيو ٢٠١٠ وجهت إليه تهمة "إيذاء الآخرين" بكتاباته، ثم تم التحقيق معه حول ستة من مقالاته المنشورة. ويبقى **الشمري** مسجوناً حتى هذا اليوم[13، 14] .

أما **د. محمد العبد الكريم** فهو أستاذ جامعي مساعد في الفقه وأصوله [15]. تسبب مقال له بعنوان "أزمة الصراع السياسي بين الأجنحة الحاكمة في السعودية"، والمنشور في موقع مؤتمر الأمة في تاريخ ٢٢ نوفمبر

٢٠١٠ [16]، باعتقاله وسجنه في يوم الأحد ٦ ديسمبر ٢٠١٠ [17]، ولكن بعد حملة دعائية واسعة النطاق ومستدامة، أطلق سراح **د. العبد الكريم** في يوم الثلاثاء ١٥ فبراير ٢٠١١.

و**ثامر عبد الكريم الخضر** هو طالب جامعي يبلغ من العمر ١٨ سنة عند سجنه في تاريخ ٣ مارس ٢٠١٠، وقد اعتقل جزئياً بسبب مشاركته في جماعة حقوقية طلابية، ولكنه اعتقل رئيسياً كوسيلة ضغط على والده، **د. عبد الكريم بن يوسف الخضر**، وكما هو الحال مع كثير من النشطاء الآخرين، لا يزال ثامر الخضر مسجوناً حتى هذا اليوم [18].

بعد أن نجحت حركة الاحتجاج التونسية في إسقاط **زين العابدين بن علي** وقبل أن يضطر **حسني مبارك** إلى اعتزال منصبه في مصر بيوم واحد، استفاد جمع من الناشطين من المناسبة لإعلان تأسيس أول حزب سياسي في السعودية، **حزب الأمة الإسلامي**، في تاريخ ١٠ فبراير ٢٠١١. وكان من ضمن الأعضاء المشاركين في تأسيس الحزب: **د. عبد العزيز بن محمد الوهيبي**، محامٍ مرموق والمشرف على مجلة مؤتمر الأمة؛ **ود. عبد الكريم بن يوسف الخضر والأستاذ سعود بن أحمد الدغيثر**، المؤسسان المشاركان لجمعية الحقوق (حسم)؛ **ود. أحمد بن سعد آل غرم الغامدي**، أستاذ في جامعة أم القرى في مكة المكرمة؛ **والشيخ محمد بن حسين الغانم القحطاني**، رجل أعمال محترم؛ **ومحمد بن ناصر الغامدي**، ناشط سياسي؛ **ود. وليد محمد عبد الله الماجد**، محامي ودكتور في القانون [19]. وكان أول بيان نشر للحزب قد ضم قائمة من ١٨٨ اسماً لسجناء سياسيين بارزين مطالباً بإطلاق سراحهم فورياً كخطوة أولى نحو إصلاحات مجدية في البلاد [20]. وبطبيعة الحال تم اعتقال الأعضاء المشاركين في تأسيس الحزب تعسفياً في يوم الخميس ١٦ فبراير ٢٠١١، كما أبرزته اللجنة الإسلامية لحقوق الإنسان آنذاك [21]. ولكن تم إطلاق سراح كافة المؤسسين المشاركين بعد فترة، وذلك بعد الضغط عليهم لتوقيع تعهدات بالامتناع عن "النشاط المناهض للحكومة"، باستثناء **د. عبد العزيز بن محمد الوهيبي** الذي لا يزال قيد السجن حتى تاريخ كتابة هذا الموجز. أما بقية الأعضاء المؤسسون الذين أطلق سراحهم فهم مضطرون إلى تحمل قيود مشددة تمنعهم من السفر وتحظر عليهم ممارسة العمل التعليمي والدعوي. ولا يزال **د. عبد الكريم بن يوسف الخضر**، أحد أكثر الأعضاء المؤسسين نشاطاً من حيث الكتابة والعمل السياسي بعد خروجه من السجن، يعاني من ضغط إضافي عليه بأن اثنين من أبنائه لا يزالان محتجزين في السجن كوسيلة ابتزاز سياسي: ابنه الأكبر، **ثامر عبد الكريم الخضر**، والبالغ من العمر ٢٠ عاماً، قد تم اعتقاله في تاريخ ٣ مارس ٢٠١٠، بعد بضعة أشهر من مشاركة والده في تأسيس جمعية الحقوق (حسم)، بينما ابنه الأصغر، **جهاد عبد الكريم الخضر**، طالب في المرحلة الثانوية وبالغ من العمر ١٧ سنة، تم اعتقاله في تاريخ ٢٠ مارس ٢٠١١، بينما كان يشارك في اعتصام أمام مبنى وزارة الداخلية مطالباً بإطلاق سراح السجناء السياسيين، بما فيهم والده آنذاك. كل من ثامر وجهاد الخضر لا يزالان قيد السجن حتى هذا اليوم [22].

شهدت الفترة المفضية لشهر مارس عام ٢٠١١، العديد من الاعتقالات في طول البلاد وعرضها، ويرجع ذلك جزئياً إلى الدعوة لاحتجاجات حاشدة على نمط تلك التي حدثت في البلدان العربية الأخرى آنذاك، وخاصة المظاهرة التي دعي لها في يوم الجمعة ١١ مارس ٢٠١١. هذه الاعتقالات استهدفت نشطاء معروفين، مثل **الشيخ توفيق العامر**، **ود. مبارك آل زعير**، **ومحمد البجادي**، كما استهدفت أفراداً غير معروفين سابقاً، والذين أصبحوا بذلك – بين عشية وضحاها – من رموز حركة الاحتجاج في السعودية.

والشيخ توفيق العامر هو عالم دين شيعي مقره في المنطقة الشرقية في السعودية، وقد تم سجنه في يوم

الأحد ٢٧ فبراير ٢٠١١ بعد إلقائه لخطبة في الجمعة السابقة في تاريخ ٢٥ فبراير ٢٠١١ [23]، والتي دعا فيها للإصلاح الجذري في البلاد ولتأسيس ملكية دستورية لضمان الفصل بين السلطات، ولإيجاد مجلس شورى يكون كافة أعضائه منتخبين [24]. وقد أطلق سراح **الشيخ العامر** بعد أسبوع من اعتقاله في يوم الأحد ٦ مارس ٢٠١١ دون أن توجه إليه تهمة [25]. ولكن أعيد اعتقاله في يوم الأربعاء ٣ أغسطس ٢٠١١ بينما كان منصرفاً من صلاة المغرب بدون توجيه تهمة، ولا يزال رهن الاعتقال [26].

ود. مبارك آل زعير هو أستاذ جامعي في مجال الإعلام، متتبعاً خطى والده المهنية، **د. سعيد آل زعير**. وكان **د. مبارك** يساهم في فعاليات تطالب بفك أسر السجناء السياسيين، بمن فيهم أبيه، **د. سعيد آل زعير**، وأخيه، **سعد آل زعير**، وقد دعي بواسطة مكالمة شخصية من نائب وزير الداخلية، **الأمير محمد بن نايف**، إلى مقابلة في الوزارة. وبالرغم من هذه المكالمة والضمانات التي قدمها له الأمير بأن وضع السجناء سيجد حلاً، اعتقل **د. مبارك آل زعير** صبيحة الأحد ٢٠ مارس ٢٠١١، بينما كان متجها إلى وزارة الداخلية للمقابلة المقررة مع الأمير. وقد تمكن بعد اعتقاله من تهريب رسالة من زنزانته، أشار فيها إلى أوضاع مزرية للغاية في السجن، بما في ذلك إجباره على النوم بداخل مرحاض. وقد قامت اللجنة الإسلامية لحقوق الإنسان بالدعوة للإفراج عن **د. مبارك آل زعير**، وتواصل دعوة الحكومة السعودية إلى الإفراج عنه وأفراد آخرين من عائلته مسجونين ظلماً حتى هذا اليوم [27، 28، 29]. كذلك، فقد تم سجن **محمد بن صالح البجادي**، أحد المؤسسين والأعضاء الجوهريين في بجمعية الحقوق (حسم)، في اليوم التالي يوم الاثنين ٢١ مارس ٢٠١١ لمشاركته الفعالة في حملة للافراج عن السجناء السياسيين. وقد ناضلت جمعية الحقوق (حسم) من أجل **البجادي** بصورة مستمرة وبلا كلل، إلا أنه لا يزال قيد الاعتقال بسبب نشاطه.

ومن بين السجناء الذين اعتقلوا خلال هذه الفترة من لم يكن له سابق نشاط معلن في المجال السياسي، ولكنهم غدوا بارزين في حركة الاحتجاج السعودية بفضل شجاعتهم واستعدادهم للتضحية، **محمد الودعاني وخالد الجهني**.

وكل ما هو معلوم عن **محمد الودعاني** هو أنه، وكما يشير إليه اسم عائلته، ينتمي إلى فرع من قبيلة الدواسر، أحد أكبر القبائل وأكثرها تأثيراً في وسط الجزيرة العربية، وأنه يعمل كمدرس. أقدم **الودعاني** على عمل لم يسبق له مثيل في السعودية، بظهوره في رسالة مرئية مدتها خمس دقائق ذات طبيعة سياسية صريحة ومناهضة للمؤسسة الحاكمة، والتي قد نشرها على موقع يوتيوب في أواخر شهر فبراير ٢٠١١ [30]. هذا العمل لم يسبق له مثيل، أولاً من حيث أن الودعاني ظهر في الشريط من دون القيام بأي محاولة لإخفاء هويته، بل بالعكس، متعمداً إخراج الشريط تحت اسمه الكامل والحقيقي، وثانياً بفضل الرفض الكامل والصريح للعائلة الحاكمة، كما يقرأ من عنوان الشريط: "حان الأوان لإسقاط الملكية". أتبع **الودعاني** هذا الشريط بشريط آخر لا تتعدى مدته دقيقتين، والذي أكد فيه تاريخ ومكان اللقاء للاعتصام الذي دعا له في الشريط الأول، والذي نظمه ليوم الجمعة ٤ مارس ٢٠١١، وقد أقر في الشريط توقعه بأن يقف وحيداً في يوم الاعتصام وبأن يُعتَقَل بسبب ذلك [31]. أشار **الودعاني** إلى الدرس الذي يفترض أن يتعلمه الناس في حال حصول هذا، وهو أن الحكومة السعودية بحالة من الضعف بحيث أنها تجد ضرورة لإرسال قواتها لاعتقال رجل واحد معتصم، بناءاً على معلومة في شريط منشور في الانترنت، والذي فيه يقوم هذا الرجل بعمل يضمن تسليم نفسه لهم. وكما كان متوقعاً، اعتقل محمد الودعاني بعد صلاة الجمعة في تاريخ ٤ مارس ٢٠١١ بينما كان واقفاً لقيادة الاعتصام بحضور عدد من المؤيدين. تم تسجيل لحظة الاعتقال وتحميله على موقع يوتيوب [32]، والتي يظهر فيها **الودعاني** مقتاداً من قبل شرطة بملابس مدنية، كما يظهر جلياً الطبع

الطائفي البغيض للنظام وأنصاره، حيث يُسمع صوت أحدهم يصيح "امسك الرافضي، لا يروح!"، رغم أن **الودعاني** ينتمي إلى أحد أكبر القبائل العربية السنية. وبعد اختفائه في بداية شهر مارس، لم يسمع أحد أخبار من **الودعاني**، إلا أن بعض الأنباء قد أشارت إلى أنه قد تم نقله إلى المستشفى بعد تلقيه إصابات بليغة جراء تعرضه لجلسة بالغة الشراسة من التعذيب.

وأما **خالد الجهني** فهو أستاذ مدرسي آخر ووالد لأربعة أطفال، أحدهم مصاب بالتوحد. قد صعد **الجهني** بين عشية وضحاها من الغموض ليصبح رمزاً لحركة الاحتجاج السعودية، ممثلاً معاناة المواطن العادي عندما استجاب لدعوة لمظاهرات عارمة في كافة أنحاء البلاد في تاريخ ١١ مارس ٢٠١١. عزم على أن يجعل صوته مسموعاً بالتحدث مع صحفيين غربيين قد أتوا لتغطية المظاهرات بصراحة بليغة عن ضرورة الإصلاح الجذري في البلاد. أجرت معه قناتي البي بي سي العربية [33] والانجليزية [34] مقابلات ارتجالية، والتي دعا فيها لحرية التعبير، وحرية الصحافة، وطالب بالحقوق المدنية الأساسية، وأدان التواجد الأمني المكثف، كما أعرب عن تيقنه الكامل بأنه سيعتقل ويسجن فور انتهاء المقابلة، وهو ما حصل فعلاً. ومنذ اختفائه، أصبح **خالد الجهني** موضوع حملة الكترونية على موقعي فيسبوك [35] وتويتر [36] تحت شعار "أين خالد؟".

وفي حين أن تحرك الحكومة لقمع الاحتجاجات الفردية، مثل تلك التي قام بها **الودعاني والجهني**، قد يشير إلى درجة غير مسبوقة من الإفلاس، إلا أن الحكومة قد تجاوزت هذه المرحلة بخطوة أخرى، حيث أنها أقدمت على اعتقال بعض الشخصيات المرتبطة بشكل وثيق مع المؤسسات الحكومية، وبعضهم ممن يعدون من أقرب أنصار الحكومة وأشد المدافعين عنها أمام منتقديها في السابق. أول هذه الأمثلة هو الداعية المثير للجدل، **الشيخ سليمان الدويش**، الذي ظهر مرات عديدة على قنوات فضائية، مثل **قناة العالم**، ممثلاً الخط الرسمي للحكومة ومدافعاً عن مؤسساتها في مناظرات مع شخصيات معارضة، **كالدكتور محمد المسعري** [37]، ومؤيداً قرار الحكومة بطرد عالم ذي ثقل، وهو **الشيخ سعد الشثري**، من المؤسسة الدينية الرسمية على خلفية نقد وجهه إلى الحكومة [38]. ولكن **الشيخ الدويش** قام بتجاوز خط أحمر عندما قام، ضمن حملته ضد العلمانيين المتشددين واللبراليين، برفع شريط مرئي على موقع يوتيوب في شهر مارس ٢٠١١، ثم أتبعه في تاريخ ١٥ مايو ٢٠١١ بمقال، وجه فيهما النقد مباشرة إلى **خالد التويجري**، رئيس الديوان الملكي، ومن أعلى الوزراء مرتبة في الحكومة من خارج العائلة المالكة. سعى **الشيخ الدويش** لتبرئة العائلة الحاكمة من أي لوم متعلق بممارسات الحكومة والإعلام المخالفة للإسلام، بالإضافة إلى الفساد المستشري في البلاد، والتي حددها كالمحرك وراء الاضطرابات وحركات الاحتجاج المدنية في المجتمع السعودي، وحمل كامل المسؤولية لها على **التويجري** وغيره من المسؤولين. اعتقل الشيخ الدويش في شهر يونيو ٢٠١١ بلا تهمة ولا محاكمة ولا يزال قابعاً في السجن اليوم.

ومثال آخر هو **د. يوسف الأحمد**، المشهور بإثارة الجدل، كما في فتاواه المنادية بمنع المرأة من العمل كقائدة طائرة، ودعوته لهدم المسجد الحرام ليتم إعادة بنائه لمنع اختلاط الجنسين. **د. الأحمد** هو أكاديمي متخصص في مجال الشريعة، ويشغل منصب رئيس فريق التأليف لمادة الفقه في وزارة التربية والتعليم، مشاركاً في تأليف ٢٨ كتاباً فقهياً في الوزارة، كما يعمل في المجال القانوني مدافعاً عن قضايا المعتقلين تعسفياً من قبل السلطات [39]. لم يخجل **د. الأحمد** في السابق من توجيه النقد المباشر للحكومة، كما في رسائله المفتوحة المتعلقة بوزارة الثقافة والإعلام، ووزارة الصحة، ووزارة العدل [40،41،42]؛ ونقده لسلوك أعضاء من العائلة الحاكمة وغيرهم من المسؤولين الحكوميين [43،44،45]؛ ونقده للمشاريع والسياسات الحكومية [46،47]، بما

في ذلك مطالبته الحكومة بطرد الدكتاتور التونسي المخلوع **زين العابدين بن علي** من السعودية [48]. لكن السبب وراء اعتقاله في تاريخ ٨ يوليو ٢٠١١ كان سلسلة من الرسائل المرئية التي حملها على موقع يوتيوب ووجه فيها خاطباً مباشراً إلى **الملك عبد الله بن عبد العزيز** ووزير الداخلية **الأمير نايف بن عبد العزيز** حول مسألة السجناء السياسيين في المعتقلات السعودية، مطالباً بضرورة إجراء محاكمات عادلة للمعتقلين تعسفياً. ظهر الشريط الأول في شهر مارس ٢٠١١، وكانت مدته أكثر من ١٧ دقيقة [49]؛ والشريط الثاني، الذي ظهر في شهر مايو ٢٠١١، فصَّل الموضوع بشكل أكبر، مستغرقاً أكثر من نصف ساعة [50]. والرسالة الثالثة [51]، والتي ظهرت في تاريخ ٧ يوليو ٢٠١١، مجرد يوم قبل اعتقال **د. الأحمد**، مثلت القشة التي قصمت ظهر البعير، حيث أنه استخدم لغة صارمة لإدانة الحكومة بشكل لا لبس فيه لاعتقالها الجماعي لمجموعة من النساء قد اجتمعن للاعتصام للمطالبة بإطلاق سراح أولادهن، وإخوانهن، وأزواجهن، وغيرهم من أعضاء عوائلهن المعتقلين تعسفياً من قبل الحكومة. لم تشفع علاقة **د. الأحمد** الوطيدة بهيئات أكاديمية حكومية وبوزارة التربية والتعليم، وهو لا يزال مسجوناً حتى هذا اليوم.

الخاتمة

أزمة الاعتقال السياسي في السعودية هي أكثر خطورة اليوم مما كانت عليه في أي وقت مضى. وتستمر محنة السجناء السياسيين لعقد ثالث بلا عوائق، بين المجبرين على تحمل الاعتقال التعسفي والذين يعانون من غياب كامل للإجراءات القانونية اللازمة. الحكومة السعودية لم تفعل إلا شيئاً قليلاً، إن فعلت شيئاً على الإطلاق، لتغيير تكتيكاتها في التعامل مع المعارضين السياسيين، وردة فعلها التلقائية ما زالت الاعتقال التعسفي والسجن، ثم، إذا تم إطلاق سراحهم بعد حين، الاستمرار في ممارسة الضغوط عليهم في صورة حظرهم من السفر، والعمل، والتدريس، وباعتقال أفراد من أسرهم القريبة والبعيدة. توجيه النقد للنظام الملكي ومؤسساته، سواءً الديوان الملكي أو العائلة الحاكمة ذاتها، لا يزال خطاً أحمر لا يجرؤ أحد على تجاوزه دون توقع حتمية السجن، وربما، إن كان وافر الحظ، محاكمة صورية تحاول إظهار جانب من العملية. يتساوى فرادى المواطنين مع المثقفين والأكاديميين، بالإضافة إلى أنصار الحكومة الأوفياء الذين أخطأوا يوماً في تعديهم لأحد الخطوط الحمراء الخفية المتحركة، من حيث احتمالية تحولهم إلى ضحية من ضحايا هذه المهزلة القضائية بفضل قساوة هذه السياسة الحكومية. وقد أدى الصمت المطبق تجاه هذه القضية إلى منظومة سجون في السعودية تعداد سجنائه السياسيين في عام ٢٠١١ قدر بـ٣٠,٠٠٠، أي ثلاثة أضعاف السعة المفترضة الرسمية المقدرة بـ١٠,٠٠٠. واعترف المتحدث الرسمي باسم وزارة الداخلية، اللواء منصور التركي، بوجود ٥,٠٠٠ سجين سياسي في البلاد، وقد قام عدد من المحامين ونشطاء الحقوق في السعودية بجمع قائمة من الأسماء ضمت حوالي ٧,٠٠٠ من السجناء السياسيين. ولا بد من كسر حاجز الصمت الذي سمح لهذه الجريمة الشنعاء أن تحصل دون موانع. كما يجب على الحكومة السعودية أن تدرك أنه في عالم يتم فيه الإطاحة بالطغاة، واحداً تلو الآخر، لن تعمل سياسيات قمعية كهذه إلا ضد مصالحها. ويجب على الحكومة السعودية إطلاق سراح كافة السجناء السياسيين المحتجزين في السجون في شتى أنحاء البلاد دون تأخير أو مماطلة، أو أن تقوم بإجراء محاكمات علنية عادلة يتاح للمتهين فيها الدفاع عن أنفسهم.

المراجع

http://en.alkarama.org/index.php?option=com_content&view=article&id=192:saudi-arabia-mr-suleyman-al-alouane-arbitrarily-detained-for-over-five-years&catid=33:communiqu&Itemid=180	1
http://www.aawsat.com/details.asp?section=1&article=248824&issueno=9383	2
http://www.alriyadh.com/2005/06/02/article69317.html	3
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=173560&issueno=8948	4
=http://aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=9121&article=203677&feature	5
http://www.youtube.com/watch?v=-1E16E31moo	6
http://ar.alkarama.org/index.php?Itemid=50&catid=146:-&id=3545:2009-04-17-07-46-26&option=com_content&view=article	7
http://www.youtube.com/watch?v=mmoiubYklBQ	8
http://ar.alkarama.org/index.php?option=com_content&view=article&id=4189:2011-06-27-08-25-04&catid=146:-&Itemid=50	9
http://ar.alkarama.org/index.php?option=com_content&view=article&id=4152:-4-&catid=146:-&Itemid=50	10
http://www.acpra.net/news.php?action=view&id=1	11
http://www.hailnews.net/hail/articles.php?action=listarticles&id=26	12
http://ar.alkarama.org/index.php?option=com_content&view=article&id=3926:-q-q&catid=146:-&Itemid=50	13
http://www.frontlinedefenders.org/node/15309	14
http://ar.alkarama.org/index.php?option=com_content&view=article&id=4058:2011-02-17-16-59-10&catid=146:-&Itemid=50	15
http://www.ommahconf.com/Portals/Content/?info=YVdROU5UWTRKbk52ZFhKalpUMVRkV0p3WVdkbEpuUjVjR1U5TVNZPSt1.plx	16
http://www.ommahconf.com/Portals/Content/?info=YVdROU5UYzRKbk52ZFhKalpUMVRkV0p3WVdkbEpuUjVjR1U5TVNZPSt1.plx	17
http://www.acpra.net/news.php?action=view&id=38	18
http://www.islamicommaparty.com/Portals/Content/?info=TkRnNEpsTjFZbEJoWjJVbU1TWmhjbUk9K3U=.jsp	19
http://www.islamicommaparty.com/Portals/Content/?info=TkRreUpsTjFZbEJoWjJVbU1TWmhjbUk9K3U=.jsp	20
http://ihrc.org.uk/activities/alerts/9590-alert-saudi-government-crackdown-islamic-omma-party	21
http://ar.alkarama.org/index.php?option=com_content&view=article&id=4127:2011-04-18-10-45-24&catid=146:-&Itemid=50	22
http://www.youtube.com/watch?v=YqslMRtM2oA	23
http://www.shamarpress.com/news.php?action=view&id=4933	24
http://islamtoday.net/albasheer/artshow-12-147141.htm	25

http://abna.ir/data.asp?lang=3&Id=257853 26

http://ihrc.org.uk/activities/alerts/9643-action-alert-saudi-arabia-human-rights-activist-jailed-for-speaking-out-against-injustice 27

http://ihrc.org.uk/news/articles/9641-activists-letter-smuggled-out-of-saudi-jail-unveils-gross-human-rights 28

http://ihrc.org.uk/activities/press-releases/9642-press-release-saudi-arabia--human-rights-situation-sinks-to-new-depths 29

http://www.youtube.com/watch?v=SscXBymK6cA 30

http://www.youtube.com/watch?v=n9HmwwJrdAU 31

http://www.youtube.com/watch?v=QEBNRiHe-0Y 32

http://www.youtube.com/watch?v=mxinAxWxXo8 33

http://www.youtube.com/watch?v=9phWXWprjrY 34

https://www.facebook.com/pages/Where-is-Khaled-%D8%A3%D9%8A%D9%86-%D8%AE%D8%A7%D9%84%D8%AF/171868602863062 35

https://twitter.com/whereiskhaled 36

http://www.youtube.com/watch?v=eAzX6D3GKmY 37

http://www.youtube.com/watch?v=2gY-WIrs0YM 38

http://ar.alkarama.org/index.php?option=com_content&view=article&id=4205:2011-07-11-12-39-57&catid=146:-&Itemid=50 39

http://www.dr-alahmad.com/index.php?option=content&task=view&id=8097&Itemid=5 40

http://www.dr-alahmad.com/index.php?option=content&task=view&id=21320&Itemid=5 41

http://www.dr-alahmad.com/index.php?option=content&task=view&id=19651&Itemid=5 42

http://www.dr-alahmad.com/index.php?option=com_ftawa&task=view&id=30626 43

http://www.dr-alahmad.com/index.php?option=com_ftawa&task=view&id=37513 44

http://www.dr-alahmad.com/index.php?option=com_ftawa&task=view&id=32172 45

http://www.dr-alahmad.com/index.php?option=com_ftawa&task=view&id=34835 46

http://www.dr-alahmad.com/index.php?option=com_ftawa&task=view&id=30852 47

http://www.youtube.com/watch?v=NdTRR-BtPVk&NR 48

http://www.youtube.com/watch?v=WBVITp2duYQ 49

http://www.youtube.com/watch?v=NHL_QOabLKI 50

http://www.youtube.com/watch?v=hqmpInlVsy0 51

ISBN 978-1903718834